الفصل الرابع

الاستبداد عدو الصحافة والحرية أساسها

كان المستبدون والديكتاتوريون أى الحكام بأمرهم فى العصر الحديث — كما كان فى عهد هتلر وموسوليني وكما هو قائم الآن فى روسيا السوفيتيه والدول البلقانية وهنغاريا والمانيا إذ تسيطر روسيا جهرة أوخفية على هذه البلاد — كان هؤلاء الأعداء الألداء للصحافة . وقد ضربت الأمثال بعداوة قياصرة روسيا والسلطان عبد الحميد خان الثانى للأحرار وعلى رأسهم الصحفيين .

يقول كاتب فرنسى فى مذكرات نشرها عن عهد السلطان عبد الحميد إن وفدا من الصحفيين الفرنسيين زار الاستانة فى ذلك العهد ووسط سفير فرنسا ليسمح له بمقابلة السلطان فسعى هذا سعياً حثيثا حتى نال إذنا بالسماح للوفد بالمقابلة .

وجاء الصحفيون فى الوقت المعين فاعلن كبير الأمناء

السلطان بوصولهم فتردد فى استقبالهم وأمره بأن يعتذر اليهم ويصرفهم وقال له انى أخاف من رجال الصحافة أكثر من رجال السياسة ، فمع هؤلاء يجب على المرء أن يردد دائماما يريد أن يسمعهم اياه ، واما الصحفيون فيجعلونك تقول مايريدون هم أن تقوله. وهكذا ألغيت المقابلة واعتذر كبير الأمناء للصحفيين بأن جلالته متوعك المزاج .

ويقول الكاتب الفرنسى ان السلطان كان يخاف من الصحافة خوفا شـــديداً وانه سعى كثيراً لاستمالة الصحافة لأجنبية اليه واسترضائها فلم يوفق وأصلت عهده ناراً حامية .

كذلك كان الحكام بأمرهم يتخذون الصحافة المقيدة ، بوقا لستر فضائحهم والاشارة بتصرفاتهم . ومن هنا كانت ورقا وحروفا وأوامر ، لا صحفا ولا رأيا .

من أمثلة قضايا الحرية الصحفية

.....

« قال الصحفى الأمريكى رونالد كلروس بيتى » : افرض أن صحيفة « نيويورك جورنال » قد نشرت على قرائها أن حاكم نيويورك رجل مرتش ، ثم افرض أن محرر الصحيفة ألقى بعد أيام فى غياهب السجن ، وأن أعدادها جمعت من حيث تباع ، وأشعلت فيها النار ، فلم يبق فى البلد سوى صحيفة واحدة هى لسان الحكومة تأتمر بأمرها .

نعم كل هذا من باب الفرض فى أيامنا هذه ، ولكنه كان حقيقة واقعة قبل أن تقررت فى أمريكا حرية الصحافة . وقد كان الموظف المرتشى هو وليم كوسبى حاكم مستعمرة نيويورك البريطانية باسم ملك الإنجليز ، وكان مشهوراً بقسوته ، وبأنه يمد يده إلى خزينة المستعمرة ، ولا يتحرج من ابتزاز المال من أفراد الشعب . أما محرر صحيفة « الجورنال » ، أو بالحرى طابعها ، فقد كان جون بيتر زنجر ، وقد كان ذلك فى سنة ١٧٣٥ .

وفى اليوم الرابع من شهر أغسطس ازدحمت غرفة المحكمة بجمهور متلهف — أو بتلك الفئة من الشعب التى أدركت أن قضية هذا

الطابع المجهول هى قضية الشعب كله . وكان الرجال الذين جلسوا على منصة القضاء من أتباع الحاكم ، وكان الحاكم نفسه قد أقال رئيس المحكمة الأمين النزيه ، حتى يخلو له الجو ليضطهد الناس كما يشاء ، ثم حظر على أبرع محاميين فى المستعمرة أن يترافعا حين تقدما للدفاع عن المتهم . وإذن فمن يجرؤ الساعة على الدفاع عنه ؟ .

ذلك بأن حرية المرء فى أن يطبع ما يراه ، لم تكن يومئذ سوى شعاع خاب من الضوء ، مع أن أهل الدول الديمقراطية اليوم يعدونها شيئاً مألوفاً . وقد فرض الملك هنرى الثامن نظام الرقابة على الكلام المطبوع قبل انقضاء زمن طويل على دخول الطباعة فى إنجلترا . بل انظر إلى هؤلاء الرجال الأحرار الذين هجروا أوربا إلى أمريكا لينشئوا فيها دولة حرة ، إنهم كانوا لا يفهمون الحرية إلا فى نطاق ضيق — أن يكون المرء حراً فى نشر ما ترضى عنه الأقلية الحاكمة ، وما يوافق آراءها . ولم يكن فى مستعمرة نيويورك فى عهد حاكمها كوسبى سوى صحيفة واحدة اسمها « الجازيت » ، وكان يصدرها رجل كان محتكراً لمطبوعات الحكومة . أى أن الحاكم كان يقبض على زمام الصحافة والقضاء بيده القاسية الملوثة .

فلذلك عمد فريق من الأحرار إلى إنشاء صحيفة « الجورنال » لكى يفضحوا فى صفحاتها فساد الحكم ، وجعلوا مقرها فى مطبعة

زنجر ، وكان زنجر نفسه يكتب بعض مقالاتها اللاذعة . نعم إن زنجر لم يكن كاتباً مجيداً ، ولا محدثاً يقيم الكلام على أصوله الصحيحة ولكنه كان رجلا كريم النفس أبياً على الظلم . وكان قد رحل إلى نيويورك من ألمانيا وهو فى الثالثة عشرة من عمره ، وكان حظه من الثقافة قليلا ، ولكنه تجرأ على طبع الأصول التى جاءه بها أصدقاؤه الأباة ، فلما طبعها وقعت تبعة طبعها على كاهله دون غيره فلما أمر الحاكم بأن تشعل النار فى نسخ « الجورنال » أبى زنجر أن يكف .

ذلك بأن الحق لا ينقلب رماداً ، وقد كان الجمهور يقف أمام النيران المتأججة ، ويقرأ على ضوئها الطبعات الثالثة والرابعة من صحيفتهم التى لا تخاف فى الحق شيئاً . وازداد ما يباع من الصحيفة كل أسبوع ازدياداً مطرداً ، فضاق الحاكم بها ذرعاً ، وقرر فى آخر الأمر أن يودع زنجر غياهب السجن ، وجعل مبلغ الكفالة لخروجه منه باهظاً يعجز أغنى الناس ، ولا سيما بعد أن حظر عليه أن يتصل بالمحامين ، أو أن يكلم أحداً من الناس سوى زوجته ، وذلك من خلال ثقب فى الباب .

كانت « أنه زنجر » زوجة تضاهى زوجها شجاعة وإباء ، فمضت فى إصدار الصحيفة تلبية لطلب زوجها ، ولم ينقطع عن الظهور سوى

عدد واحد منها . ولكن زنجر واقف اليوم فى المحكمة وعليه عيون القضاة التى لاترحم ، وهو متهم بجريمة كبرى ، وليس له وسيلة للدفاع عن نفسه

أو هكذا ظن الحاكم ، ولكن الجمهور المحتشد فى غرفة المحكمة الحارة ؛ انشق ليفسح الطريق لشيخ أشيب الشعر منحنى الظهر يسير بخطى وئيدة . هذا محامى الدفاع — آندرو هملتون ؛ أشهر المحامين فى المستعمرات . فقد سمع بمأساة الطابع المسكين ؛ فرحل على الرغم من الآلام التى تنتابه رحلة شاقة مسافة مئة ميل من مدينة فلادلفيا إلى نيويورك . وقد ظل وجوده فى غرفة المحكمة مكتوما ؛ ولعل ظهوره فيها ذلك الظهور الرائع أذهل القضاة . وإذا بالوجوه المتغطرسة قد انقلبت حمراً تحت الشعور العارية البيضاء ، وإذا المحلفون ، وهم من عامة النـــاس ، قد أخذ بعضهم ينظر إلى بعض نظرات تنبىء باهتمام متجدد .

وقد كان آندرو هملتون مهندسا بناء ، وهو الذى وضع تصميم « دار الاستقلال » المشهورة فى تاريخ أمريكا ، ولكنه وضع أمتن بناء وأبقاه يوم وضع الأساس لحق من أعز الحقوق على البشر وأثمنها

ومع ذلك كان النائب العام برادلى لايزال مقتنعا كل الاقتناع بأن القضية التى أعدها لايأتيها الباطل ، ساعة وقف وقال للمحكمين

قول المتعالى إن الموضوع المعروض عليهم للفصل فيه هو هذا ولا شيء غيره : هل تولى زنجر طبع الأشياء الكاذبة التى تحتوى على قذف فى الحاكم الملكى ؟ أما هل تنطوى هذه الأقوال على صدق وحق ، فشيء لا يسمح للمحكمين أن ينظروا فيه .

كان هملتون الشيخ خبيراً باساليب المحاكم ، فوقف وفى وقفته عزة ووداعة وقال : « حضرات القضاة ؛ إننى أوافق النائب العام على أن الحكومة مقدسة ، ولكننى أخالفه فى أن الشكاوى العادلة التى يتقدم بها شعب يعانى حكومة فاسدة ، تعد قذفا » .

فصاحت النيابة : « هذا كلام سخيف ، والقوانين التى أصدرها الملك تشارلز الأول تقضى بان كل تقديم وجه الى موظف فى الحكومة قذف ، سواء أصدق أم لم يصدق » .

فرد هملتون فى لهجة الرجل الرزين : « ان ذلك لا يمكن أن يكون ، فالاتهام الذى صدر فى حق زنجر ذكر أنه نشر مطاعن كاذبة ، فكلمة كاذبة لم تكتب عبثا فى قرار الإتهام » قال : « فاذا دعيت الحقيقة قذفا ، كان ذلك سيفا فى يد ملك شرير ، أو جبان فاسد ، يهلك به الأبرياء » .

فهاج النائب العام وقال « كن حذراً يامستر هملتون فيما تقول ، واياك والشطط »

فقال هملتون وهو يبتسم : « حقا ، حقاً إن رجال الحكم لا يعفون من الأخذ بأصول العدالة . وقد يكون فى وسعنا أن نقنع الحاكم بأن مصلحته تقتضيه أن يكون عادلا . ولكن ماقيمة هذا كله إذا فرض السكوت على كل رجل يتظلم ، أو إذا اتهمنا بالقذف كل رجل يبث شكواه ومظالمه لجاره ؟ » .

فقاطعه أحد القضاة منتهراً وقال : « إن القانون واضح لا لبس فيه ، فالقذف قد يكون قذفا ولو كان صحيحا ، والصدق يزيد من فظاعة الجريمة متى قيل الصدق فى حق موظف من موظفى الملك . فليلزم هملتون الصمت فى هذه المسألة . ولن يصغى القضاة الى حجته » .

فانحنى هملتون وقال : « أشكر لحضرة القاضى ماقال » . ثم تحول حتى واجه المحكمين وصاح . « ياحضرات المحكمين ، إليكم نلتفت الآن للظفر بشهود على صحة الحقائق التى عرضناها ، ثم حظرت علينا حرية اقامة الدليل عليها . إن الحقائق التى نحن على أهبة إقامة الدليل عليها ذائعة مشهورة ، فلاملاذ لسلامتنا سوى عدلكم . ولما كانوا قد أنكروا علينا حرية إقامة الدليل على صحة مانشرنا فانى أستأذنكم فى أن أقرر أن منع الدليل ينبغى أن يعد أقوى دليل » .

وفى وسعنا اليوم ، وقد انقضى قرنان من الزمان ، أن نسمع صوته الرنان ونحس السكوت المالهوف المخيم على المستمعين . وكانوا

قد أصغوا إلى النائب المتعجرف بشعره المستعار ، وألفاظه القانونية ، وثيابه الموشاة ، فلم يخلبهم ما رأوا وما سمعوا على عقولهم . ولكن هذا الشيخ قد استأثر بعنايتهم ساعة قدح الحقائق بالحق فطارت شرارة الحرية .

صاح هملتون : « إن المسألة المعروضة عليكم ليست مسألة قليلة الخطر أو مسألة خاصة ، وهي ليست قضية طابع مسكين تحاكمونه الآن . كلا ! بل هي مسألة قد يكون لعواقبها أثر في حياة كل إنسان . إنها لأكرم قضية ، إنها قضية الحرية ؛ كل رجل يؤثر الحرية على الاستعباد سوف يجلكم ويكرمكم ، لأنكم رددتم عدوان الاستبداد بحكم نزيه ، ولأنكم وضعتم أساساً نبيلا يضمن لنا ولذريتنا ولجيرتنا ذلك الحق الذي منحتنا إياه الطبيعة وأقرته لنا الشرائع ، حق فضح السلطة المستبدة ومقاومتها بقول الحق وكتابته » !

تأججت النار في صدور القضاه ، وإذا برئيس المحكمة يجمل في عبارات مثقلة بالتهديد ، خلاصة التهمة للمحكمين — فكأنه يوجههم إلى الحكم على زنجر بأنه مذنب .

وخرج المحكمون من مقصورتهم ، فلم تكد تنقضي دقائق حتى عادوا وأصدروا قرارهم بالبراءة . فهز الهتاف أرجاء المحكمه حتى عجز القضاة عن إقامة النظام . وفي اليوم التالي أطلق سراح زنجر .

أما الحاكم كوسبي فقد هاله أن تفسد خطته ، وأن يهان ، فمرض وما لبث طويلا حتى مات . وطبعت خطبة هملتون ووزعت فى جميع المستعمرات الأمريكيه ، وكان لها أثر كبير فى بلاد كثيرة .

وهذا المجهود الذى بذله شيخ شجاع منذ زمن طويل آتى ثمره فلما وضع الدستور الأمريكى نص فيه على حرية الصحافة فى التعديل الأول لبيان حقوق الانسان . ومنذ ذلك اليوم إلى يومنا هذا ، لم يستطع أحد من أهل الحكم أن يقضى على حق الصحافة الأمريكية فى نقد الحكومة مهما كان النقد مراً لاذعاً .

حرية القول والكتابة

تحدث معالى عبد الحميد بدوى باشا عن حرية القول والكتابة فى محاضرة له ، نجمل ما ورد فيها متصلا بحرية الصحافة والإذاعة والدعاية وما هناك من القيود والعقبات فيما يلى :

حرية القول ، وقد يطلق عليها على سبيل المجاز حرية الرأى أو الفكر ، لأن القول لا يعدو أن يكون اعلانا لرأى أو جهراً به ولأن الرأى لا تكون له قيمة أو شأن إلا بقدر ما يجهر به ويتبادل بين الناس ، هى أن الإنسان يقول ما يشاء ويعلن ما يعرف أو يرى والقول هنا يشمل اللفظ باللسان ، كما يشمل الكتابة والرسم والصور وغيرها من وجوه أداء الفكر والأحاسيس .

أما حرية الرأى بالمعنى الحقيقى ، فهى ألا يكلف المرء رأيا أو عقيدة غير مايرى ويعتقد . وهى حرية لازمة أى أنها لا تعنى إلا صاحب الرأى ، أما حرية القول فهى حرية متعدية تعنى حق القائل فى القول والمستمع فى الاستماع وحق الجدل والمناقشة .

وكلا الحريتين جزءان من الحرية الشخصية بالمعنى العام ، ولكنهما يتميزان عن الحرية الشخصية بالمعنى الخاص ، وهى حرية

الإنسان فى شخصه أو بدنه ، وحريته فى الغدو والرواح ، وهى الحرية التى قامت من أجلها بعض الثورات لتقرير ضمانات تحد من سلطان أهل الحكم فيما يتعلق بالقبض على الناس أو حبسهم وتنظم محاكمتهم .

وحرية القول أو الرأى ليست هى الحرية السياسية ولا تختلط بها ، فالأولى تتعلق بالفرد أصلا وبالذات ، وإنما تتعلق الثانية بالشعب فى جملته وتقيد حقه فى حكم نفسه .

على أن بين الحريتين صلة ، فحرية القول هى التى أتت بالحرية السياسية ، وهى نظام الحكم المعروف بالديمقراطية ، وحرية القول من جانب آخر من مستلزمات الديمقراطية ، فان النظم الحرة لا تعيش إلا فى ظل حرية القول .

والحرية بوجه عام معنى يصف صلات الناس فى المجتمع ، سواء أكانت الصلات بين فرد وآخر أم بين الفرد والمجتمع . ولا يمكن ان تكون مطلقة . ولو أنها كانت كذلك لترتب عليها فناء بنى الانسان وفناء الحرية نفسها . لذلك لا تكون حرية الفرد حرية صحيحة ، إلا إذا كانت بحيث تكفل حريات سائر الأفراد وبقاء المجتمع الذى يتألف منهم .

فالحرية يجب إذن أن تكون مقيدة ، والقيد شرط وجودها

والتمتع بها . وتعيين مدلولها ومداها ، هو تعريف القيود التي تحدها ، إن كثيرة فالحرية ضيقة المجال ، أو قليلة فهي رحبة واسعة .

أما حرية القول فتتصل بعناصر الحياة المعنوية . فالأديان والأخلاق والسياسة ، أو نظم الحكم والعلوم والآداب والفنون ، كل ذلك مما أنبتته حرية القول وأثمره طول استعمالها منذ وجد الإنسان . وربما أنست المقاصد ما اتخذ في سبيلها من وسائل . فإذا أخفى أثر حرية القول فيما يعتنقه الإنسان من دين أو يتخذه من خلق وقواعد سلوك ، أو فيما تدبر به صلاته بالأفراد والمجتمع وتساس به أمورهم ، أو فيما يطالعه من آيات العلوم والآداب والفنون ، فلا تبغ تأويل ذلك إلا في أن حرية القول اختلطت بموضوعها ، فبرز الموضوع وهو المقصد ، وخفي أثر الحرية وهي الوسيلة .

لقد كانت الأديان ونظم الحكم والاجتماع والحريات المختلفة والأخلاق ، كلها ، ثمرة تلك الحرية ، وكلما استقرت الحضارة في ناحية من هذه النواحي على حال ، لم تزل حرية القول ترقب تلك الحال وتنفذ الى نقائصها وعيوبها ووجوه سدها واصلاحها والدفع بها قدما ، أو تغييرها إذا رئى أن شيئاً آخر أفضل وأجدر بالاختيار . وها هو النظام البرلماني . ألا يقال فيه إنه خير ما اهتدى اليه الانسان في نظم الحكم ؟ أترى حرية القول سكتت عن مدارجة عيوبه

وضبط مقوماته من أحزاب أو انتخابات ؟ والحريات نفسها الا تتعقبها حرية القول وتنظر نافذة فيما اتخذ لها من أسباب الحماية والتوفيق بينها وبين نظم المجتمع والأخلاق ؟ الا تتغير بين جيل وآخر بفعل النقد والتطور ؟ وأداة حرية القول نفسها من صحافة واذاعة وسينما ألا تسلط عليها تلك الحرية نفسها فتقوم اعوجاجها وتصلح فاسدها وتكشف ماتفعل المصالح بها فى بعض الأحيان ؟ وقد لايظن الناس أن العلوم والآداب والفنون إلا أرض تلك الحرية تجول فيها كل مجال . ولكن كم لحرية القول فيها أيضاً من قتال .

أطرح جانبا طبعا الوقت الذى نعيش فيه الآن ، فان الدستور أجاز تعطيل أحكام الدستور أثناء قيام الأحكام العرفية ؛ وقد أعلنت هذه الأحكام تنفيذاً لمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا . وهذه الأحكام تجيز للسلطة القائمة على اجرائها مراقبة الصحف قبل نشرها . وقد كثر الكلام فى أمر هذه الرقابة ، ولعل أصدق حكم على مايجب أن تكون عليه هو ما أعلنه القائم عليها فى بريطانيا العظمى ، من أنها لم تستعمل فى تلك البلاد الا فيما يتصل بشئون الحرب ، وظلت حرية الرأى والنقد فى كل ماعدا ذلك من الشؤون مكفولة .

ولعل أول واجب بعد زوال تلك الأحكام هو أن يرجع

النظر فى القوانين ، ليدلل مافيها من عقاب فى سبيل تلك الحرية . وربما كانت أكبر عقبة فيها هى تلك الأحكام المبهمة الناقصة التى تؤلف جرائم الرأى ، وقد أشرت إلى طائفة كبيرة منها ، ولم أذكرها على سبيل الحصر . نقلت هذه الجرائم عن القوانين الفرنسية القديمة ، ورأى قانون الصحف الفرنسى الذى صدر فى سنة ١٨٨١ من الخير أن يلغيها . وبعض هذه الجرائم له أشباه ونظائر فى القانون الانجليزى ، ولكنها كما قلنا لا تطبق الا فى ظروف إستثنائية . والواقع أن هذه الأحكام العرفية قائمة والرقابة تحول دون نشر شىء يمكن أن تكون منه جريمة . ولكنى أعنى الوقت الذى سبق الحرب . ذلك ان النظام البرلمانى بما يقوم عليه من عدم مؤاخذه أعضاء البرلمان على ما يبدون من الأفكار والآراء فى المجلسين ، تعود على حرية القول خارجهما . ولقد كانت مواد جرائم الرأى قديما تطبق على وجه لا يتفق كثيراً مع حرية الرأى ، ويعاقب بها على عبارات هينة ، وكان هذا التطبيق يساير بطبيعة الحال تطبيق قانون المطبوعات المصرى الصادر فى سنة ١٨٨١ وهو القانون الذى كان يبيح للحكومة وقف الجرائد وتعطيلها إداريا .

وقد شهدت النجارب بأن قيود حرية القول تحرم أصحاب الرأى مخرجا ومتنفسا لابد منه ، كما تحرم الناس علما بوقائع وآراء قد

بفيدون منها كثيراً ، وتقيم مقام الحكم من يجوز ألا يكون أفضل من أصحاب الرأى أنفسهم ، أو أدنى إلى الصواب ، وهى تضفى على القديم حماية بل قداسة لا تخلو من الغلو والسرف ، وتوصد دون الجديد منافذ القول . وفى الحق ليست العبرة فيها دائما ، بالحق والعدل فى ذاته ، بل بما يرضى أو لا يرضى أصحاب الحل والعقد وربما كان أصح فيصل وأضبط ضابط فى أمر هذه الحرية هو الأمن والسلام ، فما يتهدده حقيقة لاظنا وتقديراً يكون محرما ومالا يتهدده يكون مباحا ؛ وثمة نقطة تحول فيها حرية القول إلى ما يشبه حرية العمل ، وهى هذه السلطة التى لا يجوز أن تبلغها حرية القول المطلقة .

ولقد أصبحت الصحف والاذاعة والسينما من وسائل التربية والتعليم . وصارت الصحافة والسينما تجارة وصناعة فى ذاتها . كذلك أصبحت الاذاعة والسينما خاضعتين حتى فى البلاد الديموقراطية ، لرقابة الحكومة .

ولكن هذه الوسائل بما لكل منها من صورة ومذهب فى القول ، وبما بينها من تسابق وتنافس وتفاعل وتعارض ، لا تزال بالرغم من تلك الضرورات والصلات ومن قيود الرقابة كفيلة بنشر حرية القول واحيائها اذا هى سلمت من مرض الدعاية propaganda »

والدعاية نوع من الدعوى هيأته هذه الوسائل الجديدة ، وتستخدم فيها كل وسائل التأثير التى يعرفها علم النفس ، وهى ترمى بالتكرار والايحاء إلى خلق رأى عام من غرار واحد يرى بعين واحدة ويسمع بأذن واحدة . وليست الدعاية على هذه الصورة أمرا جديدا ، ولكن ما للوسائل الجديدة من الانتشار والنفوذ وهبتها قوة لم تكن لها من قبل .

وفى الدعاية الطيب والخبيث ، ولكنها جميعا تضعف الشخصية وتقتلها وتحول دون ابراز كل ما أودعه الله فى العقول والنفوس المتباينة من خصال وملكات ، ودون أن يحيا الناس حياة خاصة كاملة .

وها نحن الآن نشهد عهدا فعلت فيه هذه الدعاية فعلها ، وغلبت فيه حرية القول على أمرها ، وتصلى حربا وقودها المدنية نفسها ، بعد أن عانت الانسانية فى بلوغها شدائد الأهوال ، وقطعت فى سبيلها ما لا يعد من الأجيال .

ولكن حرية القول التى قاومت العقاب والاضطهاد ، ودكت معاقل الاستبداد ، وخرجت من كل مامنيت به من محن وأحيطت به من سلاسل وقيود ، ظافرة تضىء على العالم فى كل ناحية من حياة الانسان ظلا ممدودا ، هذه الحرية جديرة بأن تتغلب على هذه المحنة ، وأن تكن أشد ما لقيت ، وان تضىء من جديد بنورها وتمده بروحها